الشركات متعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الاجنبي المباشر
(الامارات حالة دراسية)

أ.م.د.عبد الرزاق حمد حسين الجبوري
جامعة تكريت / كلية الادارة والاقتصاد

الملخص :

تشكل الشركات متعددة الجنسية قوة هائلة في الاقتصاد العالمي المعولم من خلال استثماراتها الضخمة ، فأصبحت القوة الاساسية المحركة للنظام الاقتصادي والسياسي الدولي من خلال تأثيرها في صنع الاحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم . تتآتى اهمية البحث من الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسية كأداة استراتيجية في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى البلدان النامية ومنها الامارات ، منطلقاً من فرضية ان الشركات متعددة الجنسية تعد القاطرة التي تجر ورائها الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وكان لاستثمار هذه الشركات في الامارات والتوسع في انشطتها اثار ايجابية عديدة فرص عمل جديدة وزيادة العلاقات التكاملية بين القطاعات الاقتصادية وجلب التكنلوجيا المتقدمة، وتوصل البحث الى ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة اصبحت ظاهرة عالمية تسعى مختلف البلدان للحصول عليها وقد تصدرت الامارات البلدان العربية في الاستثمارات الواردة عندما بلغت (10488) مليون دولار عام (2013) وذلك لتوفيرها المناخ الاستثماري الملائم والتوسع في عمليات الخصخصة واقامة العديد من المناطق الحرة بالاضافة الى المناطق الصناعية المتخصصة ، وقد توصل البحث الى مجموعة من التوصيات من ابرزها عدم فتح الباب امام الشركات الاستثمارية في المجالات المشغولة من قبل المنتجين المحليين وتحقيق التوازن في عملية التعامل مع هذهِ الشركات .

Abstract :

Multinational companies constitute a formidable force in the globalized world economy through massive investments, then become the main force driving the international economic and political system through their influence in making and transformations of events, economic, social and political in the world. The importance of research coming from the role played inmultinational companies as a strategic tool in attracting direct foreign investment to developing countries,

including the United Arab Emirates, starting from hypothesis that themultinational companies are the locomotive that dragging behind foreign direct investment and the investment of these companies in the UAE and the expansion of its activities it has many positive effects such as creating new jobs and increasing the complementary relationship between economic sectors and bring advanced technology, the research found that foreign direct investment has become a global phenomenon that is seeking various countries to get them, the United Arab Emirates topped the Arab countries in inward investment when it reached 10,488 million in 2013, through provide appropriate investment climate and expansion in privatization process and establishment of many of the free zones in addition to the specialized industrial zones.

المقدمة :

ان التطور المتسارع في تشكيل النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة، وبروز ظاهرة العولمة بجميع جوانبها وتقارب المسافات بين بلدان العالم بفضل التطور العلمي والتكنولوجي، الامر الذي غدى معه العالم قرية كونية صغيرة ولم يعد للاستثمار جنسية بفضل سياسات التحرر الاقتصادي والتجارة الدولية.

فظهرت الشركات متعددة الجنسية كقوة هائلة في الاقتصاد العالمي المعولم، من خلال استثماراتها، فاصبحت القوة المحركة للنظام الاقتصادي والسياسي الدولي من خلال تأثيرها في صنع الاحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

فمن انعدام الثقة بالشركات متعددة الجنسية واستثماراتها في البلدان العربية الى تبنيها كلياً لاهميتها كأداة للاندماج في الشبكات الدولية للانتاج والتسويق والتوزيع ، فعمدت الى تحسين البيئة الاستثمارية من خلال رفع القيود على حركة رؤوس الاموال ومنح حوافز سخيه للمستثمرين الاجانب لجذب المزيد من الاستثمارات.

مشكلة البحث:- تلعب الشركات متعددة الجنسية دوراً واضحاً في التأثير على الاحداث والتطورات الحاصلة في البيئة العالمية، كترسيخها للعولمة التجارية والمالية وتوجيه حركة

الاستثمارات الدولية، مما سبب جدلاً ونقاشاً حاداً بين مؤيد ومعارض حول فائدة وجدوى هذه الشركات للبلدان النامية.

أهمية البحث:–تتآتى اهمية البحث من ان الشركات متعددة الجنسية اداة استراتيجية مهمة في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى البلدان النامية ومنها الامارات، نظراًلضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي والسوقي.

هدف البحث:– يهدف البحث الى تبيان الاثار التي تخلفها الشركات متعددة الجنسية على البلدان النامية ومنها الامارات، باعتبارها احد القنوات والاشكال المتنوعة التي يستخدمها الاستثمار الاجنبي لدخول اسواق جديدة ،ويلاحظ ان هذه الشركات لا تهتم بما تخلفه من اثارسلبية على البدان النامية فهي تسعى لتحقيق الارباح بأي طريقة كانت .

فرضيه البحث:–ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الشركات متعددة الجنسية تعد المعبر الاساسي عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وان استثمار الشركات متعددة الجنسية في الامارات والتوسع في انشطتها كان له اثار ايجابية عديدة.

منهجية البحث :– تحقيقاً لفرضية البحث وصولاً لهدفه ، فقد تم استخدام الاسلوب الوصفي التحليلي مستفيدين مما هو متاح من بيانات في تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية حول الاستثمار العالمي.

هيكل البحث :– اشتمل البحث على :

اولاً : مفهوم الشركات متعددة الجنسية.

ثانياً : نشأة وتطور الشركات متعددة الجنسية

ثالثاً : اثار الشركات متعددة الجنسية في البلدان النامية.

رابعاً : خصائص الشركات متعددة الجنسية.

خامساً : واقع الشركات متعددة الجنسية في الامارات.

وقد اختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

اولاً : مفهوم الشركات متعددة الجنسية .

تمثل الشركات متعددة الجنسية في الوقت الراهن المحرك الاساسي للنظام الاقتصادي والسياسي الدولي ، وهي قوة تؤثر بشكل كبير على الاحداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم المعاصر ، وقد زخر الادب الاقتصادي بتعاريف عديدة لهذه الشركات فمنهم من عرفها من جانب اقتصادي واخرين اكدوا على الجانب القانوني لها.

فالمعنى التقليدي والضيق للشركات متعددة الجنسية يتمثل في اقتصارها على الانشطة ذات العلاقة بملكية الاصول الثابتة في الخارج ، وتحديداً الاستثمار الاجنبي المباشر (سعيد،14،1986) .

ويطلق عليها ايضاً بالشركات العالمية ، فهي دولية النشاط اي انها تمارس نشاطها الاستثماري على المستوى الدولي وليس داخل حدود البلد الام، اما تسميتها متعدية الجنسية فهو لممارسة نشاطها الانتاجي والاستثماري في اكثر من دولة دون التقيد بجنسية معينة (عبدالسلام،2011، 272).

كما عرفت منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) هذه الشركات على انها مؤسسات لها مسؤولية محدودة او غير محدودة ، تتكون من الشركة الام وفروعها الاجنبية، على ان تمتلك الشركة الام الاصول المستخدمة في الانتاج في الخارج (قبال ، 2013 ، 41).

بينما يشير (ليفنجستون) على انها شركة تتمتع بشخصية مستقلة وتزاول نشاطها بصورة ارادية في دولة اجنبية او اكثر (سعيد ، 1978 ،20) بينما يرى (فيرنون) بأنها المنظمة التي تسطيع زيادة اعمالها او مبيعاتها عن (100) مليون دولار سنوياً وتمتلك تسهيلات وفروع في(6) دول اجنبية او اكثر (الفخري ، 2010 ،8) في حين عرفها اخرون بانها الشركات الصناعية التي تتمكن من البيع والشراء في اكثر من بلد واحد ، او هي الشركات التي تمتلك وتسيطر على تسهيلات في العملية الانتاجية من مصانع ومنشآت تعدين ومكاتب تسويق في اكثر من بلد واحد (عميره ، 2011 ،3).

وقد اكد (فؤاد مرسي) في كتابه (الرأسمالية تجدد نفسها) على ان الشركات عابرة القوميات هي الاداة الرئيسية في عملية التدويل الحاصلة للانتاج ورأس المال ، لما تتمتع به من قوة اقتصادية عابرة للحدود ، وهذه القوة جاءت نتيجة لقدرتها على تعبئة الموارد المالية والبشرية والطبيعية على مستوى العالم بالاضافة الى قدرتها على تطوير التكنولوجيا الحديثة والكفاءات الادارية والانتاجية والتسويقية على اوسع نطاق (مرسي ، 1990 ، 133-134).

وكذلك عرفتها غرفة التجارة الدولية بأنها الشركات العاملة في نطاق عالمي وتسهم بشكل فعال في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بين البلدان (الاخرس ، 2012 ، 31).

يتضح مما سبق ان الشركات متعددة الجنسية هي شركات دولية الطابع تتمتع بالاستقلال الاقتصادي وتتمركز في اكثر من دولة وبجنسيات مختلفة وبفروع متعددة على ان تكون مملوكه للشركة الام التي يكون لها مركز رئيسي في البلد الام، كما انها تتميز بطابع احتكاري، وان هدفها الاساسي تحقيق الارباح ، بالاضافة الى كبر حجم انتاجها السلعي والخدمي وبالتالي فهي توفر مجموعة كبيرة من السلع والخدمات التي يحتاجها الافراد .

ثانياً : نشأة وتطور الشركات متعددة الجنسية.

ترجع الاصول التاريخية لنشأة الشركات متعددة الجنسية الى الشركات الاستعمارية الاولى مثل شركة (الهند الشرقية) ، والتي تم انشائها من قبل الدول الاستعمارية لاستغلال مستعمراتها، وخلق احتكار مدعوم بالقوة السياسية والعسكرية من أجل الحصول على المواد الاولية والاغذية باسعار منخفضه وارسالها الى البلد الام من اجل التصنيع واعادة التصدير مرة اخرى بشكل منتجات جديدة ، وبذلك لم تهدف هذه الشركات من خلال نشاطها تنمية وتطوير هذه المناطق أو أمدادها بالمعرفة الفتية والنظم الادارية الحديثة (مولود ، 2007 ، 26).

وكان اول استخدام لتعبير الشركات متعددة القومية في عام (1963) من قبل مجلة (بيزنس ويك) الامريكية في مقاله بعنوان (الشركات المتعددة القوميات) (الحريري،121،1994).

ومنذ بداية العقد الثاني من القرن العشرين وحتى منتصفه ، شهد الوضع الاقتصادي العالمي ركوداً بسبب الحروب ، مما حدى بالبلدان المتقدمة الى عدم السماح لشركاتها بالعمل في الخارج وبدأت بوضع القيود عليها ، فمثلاً المانيا كانت تشترط على الشركات ان تكون المانية (100%) وشهدت الولايات المتحدة الامريكية اجراءات مشابهة ايضاً (جعدي وآخرون،15،2014). اما في النصف الثاني من القرن العشرين فقد شهد العالم ازدياداً واسعاً في حركة رؤوس الاموال وبدأت الشركات تتحرر تدريجياً من القيود، حيث شهدت هذه المرحلة نقطة تحول في تطور الاقتصاد العالمي في ظل ما يسمى بالاقتصاد الحر ، فتوسعت الشركات الامريكية في الاسواق الاوربية من اجل اعادة بناء اوربا بعد خراب ودمار وهلاك الصناعة الاوربية نتيجة للحرب العالمية الثانية ، ومع بداية السبعينات سُجل ظهور الشركات الاوربية واليابانية التي استعانت بالتكنولوجيا القادمة من امريكا باعادة بناء اقتصاداتهم والتوجه نحو الخارج مستفيدة من الدعم

الاقتصادي الذي منحته حكوماتهم لكي تستطيع مواجهة الشركات الامريكية التي كانت تسيطر على الجزء الاكبر من الاستثمارات الدولية (الفخري،6،2010) .

وقد نمت تلك الشركات بمعدل يفوق نمو الاقتصادات الراسمالية ذاتها ، ففي عام (1968) احتلت شركة جنرال موتورز المرتبة (18) عالمياً وفاقت قدراتها الاقتصادية المانيا الشرقية وبلجيكيا وسويسرا مجتمعة ، وفي عام (1982) كانت شركة (كانديانباسيفك)تساوي امكانيات الاقتصاد النيوزلندي بحجم اعمالها البالغ (12.3) مليار دولار ، وكذلك الحال بالنسبة لشركة (أكسون) عام (1993) كانت مبيعاتها التي تجاوزت (111) مليار دولار تمتلك ثروة تعادل ثلاثة اضعاف الناتج الخام لايرلندا (كورتن،19،2007).

وتُظهر بيانات اكبر (100) شركة متعددة الجنسية انه بلغت مستوياتها النقدية حوالي (1.03) ترليون دولار في عام 2010 وانها لديها اموال قابلة للاستثمار تزيد على (500) مليار دولار وهو ما يقارب ثلث التدفقات العالمية من الاستثمارالاجنبي المباشر (الاونكتاد،9،2012).

يتضح مما سبق ان معظم الشركات متعددة الجنسية والتي اصبح لديها فروع في مختلف بلدان العالم بدأت في مراحلها الاولى بعمليات التصدير وان قوة انتشارها يعود الى احتكارها لجميع الانشطة الصناعية والتجارية وسعيها الى استغلال ثروات البلدان النامية التي تستثمر فيها مقابل اعادة تصدير لمنتجات هي في الاساس مواد خام لثروات البلدان النامية.

ثالثاً: أثار الشركات متعددة الجنسية على البلدان المضيفة.

ان لنشاط الشركات متعددة الجنسية من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر اثاراً ايجابية واخرى سلبيه على اقتصادات البلدان النامية المضيفة ، ومن هذه المنافع توفير فرص عمل وفعاليات اقتصادية وخدمية جديدة خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تتميز بوفرة في الايدي العاملة ، وتوفير الكفاءات من خلال نقل التكنلوجيا وجلب الخبرات التقنية والادارية اللازمة لتشغيلها كما تساعد الشركات المحلية في الولوج الى الاسواق العالمية ، وزيادة صادراتها عن طريق منتجاتها التي هي جزء من المنتج النهائي للشركات متعددة الجنسية .

تساهم الشركات متعددة الجنسية في زيادة حصيلة الضرائب اذا كان لدى البلد المضيف ما يؤهله لفرض معايير ضريبيه فعاله على دخول الارباح المتدفقة من مشاريع التنمية لهذه الشركات ، بالاضافة الى تحقيق وفورات الحجم الاقتصادية من خلال دخول هذه الشركات في صناعة معينة وذلك لاتساع حجم الاسواق لهذه الصناعة ، ومن الممكن ان تؤدي هذه الشركات الى اضعاف قوة الاحتكار المحلي ففي حالة احتكار احدى الشركات المحلية لنشاط اقتصادي في

صناعة معينة قبل تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلد المضيف ، فان دخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى البلد المضيف سوف يظهر منافسون جدد للشركات المحلية وبالتالي يزداد الانتاج وتنخفض الاسعار في هذه الصناعة (ابو شرار،248،2010–249).

اما بالنسبة للاثار السلبية للشركات متعددة الجنسية فانها عديدة ، فهذه الشركات تهدف الى تحقيق اعلى مستوى من الارباح والحصول على مصادر جديدة للمواد الاولية دون الاخذ بنظر الاعتبار متطلبات التنمية في البلد المضيف ويركز نشاط الشركات متعددة الجنسية على زيادة استيراد البلد المضيف من السلع الوسيطة والخدمات ، وتبدأ هذه الشركات في تحويل ارباحها الى البلد الام ودفع مبالغ مقابل براءات الاختراع والمعونة الفنية اضافة الى تحويل جزء من رواتب العاملين الاجانب في هذه المشروعات الى الخارج ، كما تعمل هذه الشركات على جلب التكنولوجيا التي تخدمها في نشاطها ولاتوجه استثماراتها الى القطاعات الاقتصادية التي تساهم في معالجةالاختلالات الهيكلية في البلد المضيف (الجبوري ،81،2014–83) كما ينتج عن استراتيجيات التخطيط الضريبي للشركات متعددة الجنسية اثاراً سلبية على حقوق الانسان في البلد الضيف ، فالانتهاكات الضريبية لهذه الشركات من خلال تدفقاتها المالية المحظورة الى خارج البلد المضيف تتسبب في منع الموارد التي تحتاجها الحكومة لتنفيذ برامج تساعد على تحقيق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتسهم في الحفاظ على الحقوق المدنية والسياسية لسكان البلد المضيف (شريف واخرون،23،2015). وتساعد الرشوة والفساد التي تتبعها الشركات متعددة الجنسية وخاصة في مجال التعدين والبترول الى تخفيض تكاليف الحصول على العقود من خلال تقديم الرشى للمسؤولين في حكومات البلدان المضيفة من اجل الحصول على الامتيازات ، بالاضافة الى التكاليف الاجتماعية التي يتحملها البلد المضيف الناتجة عن عمل هذه الشركات كتلوث الهواء والمياه وانحسار المساحات الخضراء (ستيجليتز،208،2009–209)

كما تعمل الشركات متعددة الجنسية على الزحف باتجاه الاراضي الزراعية والغابات من اجل اقامة مشاريع جديدة وهذا ما يؤدي الى تخفيض المساحة الصالحة للزراعة ، وان الفكرة القائلة بان الاستثمارات الاجنبية تؤدي الى القضاء على البطالة غير دقيقة لان الكثير من الشركات العملاقة في حالة اندماجها مع شركات اخرى فانها تقوم بتسريح العمال في الدول المتقدمة او النامية على حد سواء (بعلوج،65،2002).

ان الثقافة التي تنشرها الشركات متعددة الجنسية هي ثقافة المنظمين الماديين التي لا تتلائم مع ثقافة البلدان النامية الاقل مادية ، كما ان اسلوب الشركات في الاعلان يمكن ان يؤثر على

ثقافة المجتمع من خلال اثر المحاكاة ، وغالباً ما تكون مشاريع الشركات الاجنبية في المناطق الحضرية ، وتكون فرص الاستخدام داخل هذه المناطق ، وبذلك تحدث هجرة بين المناطق الريفية والحضرية وما لذلك من اثار ثقافية واجتماعية وسلبية كفقدان الوحدة الاجتماعية.

رابعاً : خصائص الشركات متعددة الجنسية.

تمثل الشركات متعددة الجنسية ركن اساسي في النظام العالمي الجديد ، واصبحت اداة فعالة لتنفيذ المشاريع التنموية في العديد من بلدان العالم ، لما تمتلكه من قوة احتكارية وموجودات مالية وموارد فنية ومواهب وخبرات ادارية عالية ، بالاضافة الى ما تقدم تمتلك الشركات متعددة الجنسية العديد من السمات والتي تمكن اجمالها فيما يلي:-

1- **الحجم الكبير** :- تتميز الشركات متعددة الجنسية بكبر وضخامة حجمها مقارنة مع المؤسسات والمشاريع الاقتصادية الاخرى ، حيث بقيت السيولة المتاحة لدى اكبر (5000) شركة متعددة الجنسية مرتفعة في عام (2013) اذ بلغت اكثر من (11%) من مجموع اصولها ، حيث قدرت السيولة المتاحة لدى الشركات متعددة الجنسية من البلدان المتقدمة بحوالي (3.5) تريليون دولار في حين بلغت (تريليون دولار) لدى الشركات متعددة الجنسية في البلدان النامية والانتقالية ، وبقيت نسبة السيولة الى الاصول لدى الشركات متعددة الجنسية من البلدان النامية مستقرة على مدى خمس سنوات عند (12%) (الاونكتاد ،11،2014) .

والجدول الاتي يوضح بعض المؤشرات المبينة لنشاط الشركات متعددة الجنسية:-

جدول (1)

مؤشرات مختارة لنشاط الشركات متعددة الجنسية للمدة 2011-2013 (مليار دولار)

السنة / المؤشر	2011	2012	2013
تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد	1700	1330	1452
تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر	1712	1347	1411
رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد	21117	23304	25464
رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر	21913	23916	26313
مبيعات الفروع الاجنبية	28516	31532	34508
القيمة (المنتج) المضافة للفروع الاجنبية	6262	7089	7492
مجموع اصول الفروع الاجنبية	83754	89568	96625
صادرات الفروع الاجنبية	7463	7532	7721
عدد الموظفين في الفروع الاجنبية	36416	67155	70726

Source : UNCTAD (world Investment Report 2014 : Investment in the SDGS : An action plan) UN, New york ,2014, P_{xviii} .

يتضح من الجدول السابق ارتفاع النشاط الاقتصادي للشركات متعددة الجنسية لعام (2013)، حيث ارتفع رصيد الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد من (2117) مليار دولار عام(2011) الى حوالي (25464) مليار دولار عام (2013) كما شهدت مبيعات الشركات متعددة الجنسية ارتفاعاً واضحاً من (28516) مليار دولار في عام (2011) الى (34508) مليار دولار في عام (2013) واسهمت بقيمة مضافة بلغت (7492) مليار دولار عام (2013) مقارنة مع (6262) مليار دولار عام (2011) ، في حين ارتفعت صادراتها من (7463) مليار دولار في عام (2011) الى (7721) في عام (2013) واستطاعت توظيف (70726) مليون

عامل في عام(2013) مقارنة مع (63416) مليون عامل عام (2011) كما يمكن معرفة نشاط افضل (5) شركات متعددة الجنسية مختصة بتجارة التجزئة في الجدول التالي :

جدول (2)

افضل (5) شركات متعددة الجنسية لتجارة التجزئة مرتبة حسب الاصول لعام 2012

(مليار دولار)

الشركة	البلد	المبيعات الكلية	الاصول الكلية	فرص العمل الاجمالية
Wal–marts stores INC	الولايات المتحدة	447	193	2200000
TescoPLC	المملكة المتحدة	103	76	519671
Carrefour SA	فرنسا	98	61	364969
Metro AG	المانيا	86	46	248637
Schwarz Group	المانيا	88		

Source : UNCTAD (world Investment Report 2014 : Investment in the SDGS : An action plan) UN, New york ,2014, P_{16} .

يتضح من الجدول ان شركة (Wal–marts stores INC) الامريكية حلت بالمرتبة الاولى باجمالي مبيعات (447) مليار دولار تلتها شركة (TescoPLC) البريطانية بنحو (103) مليار دولار وجاءت (Schwarz Group) الالمانية اخيراً بنحو (88)مليار دولار.

2– **الانتشار الجغرافي** :– تتميز الشركات متعددة الجنسية بنشاطها الاستثماري الواسع ، لما لها من امكانيات هائلة في الانتاج والتسويق من خلال شركاتها والفروع التابعة لها في مختلف انحاء العالم ، بالاضافة الى كونها كيانات عملاقة ذات انشطة متنوعة تسودها عمليات التكامل الافقي والرأسي ، ومع هذه الضخامة في الاستثمارات فان اكثر من ثلثي هذه الاستثمارات تتركز في الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي واليابان بسبب وجود المناخ الاستثماري الجاذب وارتفاع العائد على الاستثمارات وتوفر البنى التحتية والتسهيلات والانظمة والقوانين المشجعة وتشير التقديرات الى ان عدد الشركات متعددة الجنسية المملوكة للدولة يناهز (550) شركة في البلدان المتقدمة النامية ولها اكثر من (15000) الف فرع وبعضها يعتبر من اكبر الشركات متعددة الجنسية في العالم.وكان للتقدم التكنلوجي دور كبير في هذا الانتشار الواسع للشركات ولاسيما في مجال الاتصالات ، حيث سيطرت شركة (ABB) السويسرية التي تكونت في عام (1987)على اكثر من (1300) شركة تابعة لها منتشرة في

مختلف ارجاء العالم ، منها (130) شركة في بلدان العالم الثالث و (41) في بلدان اوربا الشرقية (رجب،38،2009).

3- **التفوق التكنلوجي** :- التفوق التقني واحتكار المعرفة من السمات الرئيسية المميزة لعمل الشركات متعددة الجنسية، فالشركات متعددة الجنسية لا تهيمن فقط على احدث الوسائل التكنولوجية بل ايضاً على الميادين التي يتوقع تطور التكنولوجيا فيها من خلال استثماراتها الواسعة في مجال البحث والتطوير .

ان عملية نقل التكنولوجيا بين البلدان المختلفة تكون بعدة قنوات منها (التراخيص ، المشاريع المشتركة ، الاستثمار الاجنبي المباشر، استيراد معدات السلع الراسمالية) (عبدالله، جاسم،61،2012) ويلاحظ عند قيام هذه الشركات بنقل التكنولوجيا الى البلدان النامية فانهاتضع شروط مسبقة تقيد هذه البلدان في اسلوب ومنهجية الاستفادة من التكنولوجي المنقولة ، وبالتالي فان القدرة الاحتكارية لهذه الشركات في مجال التكنولوجيا يجعلها قادرة على تحديد مسارات التنمية في البلدان النامية.

4- **تنوع الانشطة** :- تتميز هذه الشركات بعدم اقتصار انتاجها على سلعة واحدة ، بل على العكس تتعدد منتجاتها في انشطة متعددة ومتفرعة والسبب الاساسي وراء هذا التنويع هو الرغبة في تدنية احتمالات الخسارة ، فهي ان خسرت في نشاط معين يمكنها ان تربح في نشاط آخر ، كما يلاحظ ان هذه الشركات قد قامت بتفكيك الانتاج الصناعي واعتمدت التخصص في انتاج مكونات السلعة ثم قامت بانشاء وحدات تجميع ، وهذه المكونات تقوم بانتاجها شركات تابعة للشركة الام او شركات اصغر حجماً يتم التعاقد معها من الباطن (رجب ،38،2009) .

5- **اقامة التحالفات الاستراتيجية** :- تحاول الشركات متعددة الجنسية المحافظة على علاقات التكامل فيما بينها ، من خلال اضافة تحالفات استراتيجية من اجل تحقيق المصالح الاقتصادية للشركاء ، واعطائهم قدرة تنافسية وتسويقية اعلى في مواجهة الشركات الاخرى ، وهذه التحالفات هي نتيجة للمنافسة العالمية والخصخصة والاسواق المفتوحة والاشكال الجديدة لتقسيم العمل الدولي وثورة المعلومات والاتصالات (عبدالحميد،164،2006).

6- **المزايا الاحتكارية** :- ان الكثير من المزايا التي تملكها الشركات متعددة الجنسية لا يمكن تحقيقها على النحو المطلوب الا نتيجة لظروف الاحتكار ، والاحتكار لايمكن تحقيقه من خلال سوق دولية حرة بل يتوطد مع وجود العوائق المؤسسة المفروضة ضد دخول المنتجين الجدد ، وبالتالي فان هيكل السوق الذي تعمل به هذه الشركات يتخذ شكل سوق احتكار القلة

نتيجة لامتلاك هذه الشركات المهارات الفنية والادارية والتكنولوجية الحديثة ذات الكفاءة العالية والمختصة.

7- بالاضافة الى الخصائص الرئيسية السابقة فان الشركات متعددة الجنسية تقوم بتعبئة المدخرات من السوق العالمية من خلال طرحها للاسهم الخاصة بتلك الشركات في الاسواق المالية العالمية وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، والزام كل الشركات التابعة بان توفر محلياً اقصى ما يمكن من التمويل اللازم لها .

كما تتميز هذه الشركات بالتخطيط الستراتيجي لاستغلال الفرص وزيادة الارباح المستقبلية وانها في الاغلب شركات تنتمي لاقتصادات السوق المتقدمة صناعياً وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوبي واليابان.

خامساً : واقع الشركات متعددة الجنسية في الامارات العربية المتحدة

تعتبر الشركات متعددة الجنسية بمثابة القاطرة التي تجر من خلفها الاستثمار الاجنبي المباشر نحو اقاليم البلدان المختلفة ، فالاستثمار الاجنبي المباشر يمثل المؤشر الاساسي الذي يتم من خلاله معرفة انتعاش وانكماش النشاط الاقتصادي للشركات متعددة الجنسية .

اصبح تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر ظاهرة عالمية تتنافس مختلف بلدان العالم للحصول على اكبر نصيب من هذه الاستمارات وفما يلي عرض لاهم ملامح الاستثمار الاجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية في العالم والبلدان العربية والامارات كحالة دراسية :

أ- **تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد والصادر عالمياً :-**

قدرت القيمة الاجمالية للاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة في العالم بنحو (1452) مليار دولار عام (2013) محققة بذلك ارتفاعاً بنسبة (9%) مليار دولار عما كانت عليه في عام (2012) عندما بلغت (1330) مليار دولار، وهذا ما يتضح من الجدول الاتي:-

جدول (3)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر لمناطق العالم للمدة (2011-2013) (مليار دولار)

السنة / المنطقة	تدفقات واردة			تدفقات صادرة		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013
الدول المتقدمة	880	517	566	1216	853	857
الاتحاد الاوربي	490	216	246	585	238	250
امريكا الشمالية	263	204	250	439	422	381

454	440	423	778	729	725	**الدول النامية**
12	12	7	57	55	48	**افريقيا**
326	302	304	426	415	431	**اسيا**
293	274	270	347	334	333	**شرق وجنوب شرق اسيا**
2	9	13	36	32	44	**جنوب اسيا**
31	19	22	44	48	53	**غرب اسيا**
115	124	111	292	256	244	**امريكيا اللاتينية والكاريبي**
99	54	73	108	84	95	**الدول المتحولة**
1410	1347	1712	1452	1330	1700	**العالم**

Source : UNCTAD (world Investment Report 2014 : Investment in the SDGS : An action plan) UN, New york ,2014, P_{xiv}.

يتضح من الجدول السابق ارتفاع تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد الى البلدان النامية لتصل الى (778) مليار دولار وهو ما يمثل (54%) من التدفقات العالمية ، اما ما يتعلق بالبلدان المتقدمة فقد استطاعت استقطاب (566) مليار دولار بزيادة نسبتها (9.5%) مقارنة مع عام (2012) عندما بلغت (517) مليار دولار بسبب الانتعاش والاستقرار السياسي الذي تتمتع به اما البلدان المتحولة فقد نجحت في زيادة نسبة التدفقات الواردة اليها لتصل الى (28.6%) بقيمة مقدارها (108) مليار دولار خلال العام(2013)،مقارنة مع(84)مليار دولار في عام (2012).

اما بالنسبة للتدفقات الصادرة على مستوى العالم فقد بلغت (1410)مليار دولار بزيادة مقدارها (9.2%)عن عام(2012)عندما بلغت(3147)مليارد‌ولار ،كان(61%)من تلك التدفقات مصدرها البلدان المتقدمة بينما ساهمت البلدان النامية والمتحولة بنسبة (32%) و(7%) على التوالي .

ب–تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان العربية :–

تشير بيانات تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن منظمة الاونكتاد لعام (2014) الى ان التدفقات الاستثمارية المباشرة الى البلدان العربية قد شهدت تراجعاً بنسبة (9%)عام (2013)حيث انخفضت الى (48.5) مليون دولار مقارنة مع (53.5) مليون دولار في عام (2012) وذلك بسبب الاثار السلبية للربيع العربي الذي ساهم في هروب الاستثمارات الاجنبية باحثة عن الاستقرار وهذا ما يوضحه الجدول الاتي :

جدول (4)

تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى البلدان العربية للمدة (2012-2013)

(بالمليون دولار)

البلـد	2012	2013	نسبة التغير (%)
الامارات	9602	10488	9.2
السعودية	12182	9298	-23.7
مصر	6881	5553	-19.3
المغرب	2728	3358	23.1
السودان	2488	3094	24.4
العراق	2376	2852	20
لبنان	3674	2833	-22.9
الكويت	3931	2329	-40.8
الاردن	1497	1798	20.1
الجزائر	1499	1691	12.8
سلطنة عمان	1040	1626	56.3
موريتانيا	1383	1154	-16.6
تونس	1603	1096	-31.6
البحرين	891	989	11
ليبيا	1425	702	-50.7
جيبوتي	110	286	160
فلسطين	244	177	-27.5
الصومال	107	107	0
اليمن	-531	-134	74.8
قطر	327	-840	-356.9
سوريا	-	-	-
الاجمالي	**53457**	**48457**	**-9**

Source : The Arab Investment Guarantee corporation (Investment Climate In Arab countries 2014 : Dhaman Investment attractivess index) safat, Kuwait, 2014,P_{70} .

وقد كانت الاستثمارات الواردة الى البلدان العربية تمثل ما نسبته (3.3%) من الاجمالي العالمي البالغ (1452) مليار دولار لعام (2013) و (6.2 %) من اجمالي البلدان النامية البالغ (778)مليار دولار ، وكانت حصة البلدان العربية من اجمالي التدفقات العالمية قد شهدت تزايداً خلال المدة الماضية حيث حققت ارتفاع طفيف من (4.5%) خلال المدة (2005-2007) الى (5.4%) في عام (2008) ثم (5.2%) و (2.8%) لعامي (2010 و 2011) ثم عاودت ارتفاع نسبة (4%) عام (2012) (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ،73،2014).

كما يتضح في الجدول السابق تركز الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد في عدد من البلدان العربية لعام (2013) حيث تصدرتها الامارات بقيمه اجماليه بلغت (10488) مليون دولار وبحصة (21.6%) تلتها السعودية بحوالي (9298) مليون دولار وهو ما نسبته (19.2%) وجاءت مصر بالمرتبة الثالثة بقيمة (5553) بلغت (مليون دولار) بنسبة (11.5%) اما ما يتعلق بعدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر العاملة في البلدان العربية يوضحها الجدول الاتي :

جدول (5) / مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان العربية خلال المدة (2003-2013)

السنة	عدد المشاريع	اجمالي الاستثمار (بالمليون دولار)	اجمالي فرص العمل (بالالاف)
2003	464	49258.9	73901
2004	436	60208.6	70533
2005	649	93260.8	137796
2006	847	112407.9	188634
2007	725	80797.6	131421
2008	1338	210437.1	327207
2009	1163	120746.1	177856
2010	1025	62583.7	136299
2011	1134	63624.1	123255
2012	1001	47954	109576
2013	870	58035.4	92976
الاجمالي	9652	959314	1569445

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار : عدد خاص ،الاستثمار الاجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة) السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، نيسان2014،الصفاة ،الكويت،2014،ص8.

نلاحظ من الجدول السابق ان مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان العربية شهدت اتجاهاً عاماً نحو النمو ، حيث ارتفعت من (464) مشروعاً في عام (2003) باجمالي فرص عمل بلغت (73901) الف عامل الى (1338) مشروعاً في عام (2008) باجمالي فرص عمل بلغت (327207) الف عامل وهو اعلى مستوى تصله هذه المشروعات ، ثم بدءت بالهبوط بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية في عام 2008حتى وصل الى (870) مشروعاً في عام (2013) وباجمالي فرص عمل بلغت (92976) الف عامل ، اما ما يتعلق باعداد الشركات المتعددة الجنسية العاملة في البلدان العربية خلال المدة (2003–2013) فيوضحها الجدول الاتي :

جدول (6)

عدد الشركات متعددة الجنسية العاملة في البلدان العربية خلال المدة (2003–2013)

البلـــد	الإمارات	السعودية	قطر	المغرب	مصر	البحرين	عمان	تونس	الجزائر	الكويت	الاردن	العراق	لبنان	ليبيا	سوريا	السودان	اليمن	موريتانيا	جيبوتي	الصومال	فلسطين	الاجمالي
عدد الشركات	3246	923	602	572	575	490	382	333	322	258	259	230	203	147	148	53	44	23	17	15	9	7423

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار : عدد خاص ،الاستثمار الاجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة) السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، نيسان2014،الصفاة ،الكويت،2014،ص8 .

نلاحظ من الجدول السابق ان عدد الشركات متعددة الجنسية العاملة في البلدان العربية بلغت (7423) شركة خلال المدة المذكورة وهو ما نسبته (10%) من اجمالي الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم ، جاءت الامارات بالمرتبة الاولى كأكبر بلد عربي مستقطب للشركات متعددة الجنسية بحوالي (3246) شركة خلال المدة المذكورة وبنسبة (36.7%) ثم تلتها السعودية بحوالي (923) شركة وبنسبة (10.43%) من الاجمالي ثم قطر بحوالي (602) شركة وبنسبة (6.8%) من الاجمالي ، وحلت فلسطين اخيراً بـ (9) شركات فقط .

ج – واقع الشركات متعددة الجنسية في الامارات العربية المتحدة .

تتميز الامارات بالموقع الاستراتيجي والاستقرار السياسي والاقتصادي ، بالاضافة الى سعيها المستمر لتوفير مناخ استثماري جاذب من خلال اتصالات متطورة وخدمات مصرفية فعالة وقانون مشجع للاستثمار الاجنبي وتوسع في الخصخصة لزيادة مساهمتها في عملية النمو الاقتصادي بفتح الباب امام القطاع الخاص للدخول الى جميع الانشطة الاقتصادية وتشجعه للدخول في شراكه مع الشركات متعددة الجنسية ، بالاضافة الى اقامة (26) منظمة حرة و (4)

مناطق اخرى قيد الانشاء فضلاً عن (10) مناطق صناعية متخصصة ، وهي بذلك وفرت بيئة استثمارية مثالية جاذبة للشركات المتعددة الجنسيات واستثماراتها(وزارة الاقتصاد،34،2012)
وكنتيجة مباشرهلذلك استطاعت الامارات ان تجتذب استثمارات اجنبية مباشرة وصلت الى (10488) مليون دولار في عام (2013) مقارنة مع (9602) مليون دولار عام (2012) ويعتقد ان سبب هذا الارتفاع هو استفادة الامارات اقتصادياً من الانتفاضات العربية بعد ان تحولت الشركات المقيمة في بلدان الربيع العربي باحثة عن ملاذ آمن لاستثماراتها ، وكانت الامارات على رأس هذه البلدان التي استفادة من قدوم هذه الشركات وحققت انتعاش اقتصادي في معظم القطاعات الاقتصادية (مركز الخليج لسياسات التنمية ،117،2013).
ولمتابعة تطور الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد والصادر في الامارات نلاحظ الجدول الاتي:

جدول (7)

تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد و الصادر في الامارات للمدة (2008-2013)

(مليون دولار)

السنة / المؤشر	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد	13724	4003	5500	7679	9602	10488
الاستثمار الاجنبي المباشر الصادر	15820	2723	2015	2178	2536	2905

Source : UNCTAD (world Investment Report 2014 : Investment in the SDGS : An action plan) UN, New york ,2014, P_{207} .

يتضح من الجدول ايضاً ان تدفقات الاستثمار الاجنبي الصادر من الامارات الى بلدان العالم بلغ (2905) مليون دولار مسجلاً ارتفاعاً عما كان عليه عام(2012)عندما بلغ(2536) مليون دولار.ومن المتوقع استمرار ارتفاع تدفقات الاستثمار الى الامارات تزامناً مع اقرار قانون الشركات الذي خفف القيود المفروضة على ملكية المستثمر الاجنبي وامكانية رفعها الى (100%) بالاضافة الى انضمامها الى مجموعة الاسواق الناشئة والتي تمثل خطوة مهمة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي مما ينعكس ايجاباً عليها نظراً لاستفادتها من القوة الاقتصادية لهذه المجموعة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،15،2011)، اما ما يتعلق بتطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الامارات من اكبر (10) بلدان مستثمرة فيوضحها الجدول الاتي :

جدول (8)

تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد الى الامارات من اكبر (10) دول مستثمرة للمدة (2007–2011) (مليون دولار)

السنة / البلد	2007	2008	2009	2010	2011	الاجمالي
الكويت	3162	3959	4060	2855	2629	16665
السعودية	2297	2107	1574	1883	2618	10479
قطر	353	439	1272	837	1097	4001
استراليا	769	1011	857	1320	1682	5639
هولندا	465	582	528	1422	1540	4537
فرنسا	1145	812	1219	2489	3469	9134
الولايات المتحدة	756	2356	2071	1713	1928	8824
الهند	1625	1672	673	1671	1853	7494
المملكة المتحدة	10439	9256	9344	8457	8400	45896
اليابان	2781	3335	3987	4444	4362	18909
الاجمالي	23792	25529	25588	27091	29578	131578

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار : عدد خاص : الاستثمار الاجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة) السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، نيسان2014،الصفاة،الكويت،2014،ص11.

يشير الجدول الى تصدر المملكة المتحدة الاستثمارات الواردة الى الامارات لعام (2011) بحوالي (8400) مليون دولار مسجلة بذلك انخفاضاً عما كانت عليه عام (2007) عندما بلغت (10439) مليون دولار بسبب الازمة المالية العالمية واثارها السلبية على الاقتصاد الاماراتي ، تلتها اليابان بحوالي (4362) مليون دولار عام (2001) مسجله ارتفاعاً عن عام (2007) عندما بلغت (2781) وحلت فرنسا ثالثاً باجمالي استثمارات بلغت (3469) مليون دولار عام (2011)مقارنة مع (1145) مليون دولار في عام (2007) اما ما يتعلق بعدد المشاريع الاجنبية المستثمرة في الامارات فيوضحها الجدول الاتي :

جدول (9)

عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الامارات للمدة (2007-2013)

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد المشاريع	309	522	413	325	373	328	316

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار : عدد خاص : الاستثمار الاجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة) السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، نيسان2014،الصفاة ،الكويت،2014،ص11.

نلاحظ تذبذب في عدد المشاريع الاجنبية العاملة في الامارات طيلة مدة الدراسة حيث بلغت اعلى مستوى لها في عام (2008) بنحو(522) مشروع وبعدها استمرت بالتذبذب الى ان بلغت (316) مشروع في عام (2013) .

شهدت الامارات خلال السنوات الاخيرة استقطاب واضح للشركات متعددة الجنسية ، بحيث اصبحت اكبر مستقبل للاستثمارات الاجنبية من بين البلدان العربية ، وقد تصدرت شركة (CompagnieFinanciereRichemont) السويسرية وشركة (Deutsche post) الالمانية عدد مشاريع الشركات متعددة الجنسية العاملة في الامارات خلال المدة من يناير (2003) الى مارس (2014) بواقع (16) مشروع لكل منها ، تلتها شركات (Accor) و (LVMH Group) الفرنسية وشركة (Marriott International) الامريكية بواقع (11)مشروع ، وهذا ما يوضحه الجدول (10) ،

يعرض الجدول ايضاً اجمالي فرص العمل المتاحة من قبل هذه الشركات ، حيث تصدرت شركة (CompagnieFinanciereRichemont) السويسرية باجمالي فرص عمل بلغت (3359) الف، تلتها شركة (Accor) الفرنسية بحوالي (2245) الف فرصة عمل ، التي حققت اعلى مستوى استثمار بلغ (1886) مليون دولار ، في حين حلت ثانياً شركة (Marriott International) الامريكية بنحو (1800) مليون دولار ، ولم يكن للبلدان العربية دور في هذه الشركات باستثناء الكويت عبر شركة (Alshaya) بعدد مشاريع بلغ (9) مشروع وباجمالي استثمار بلغ (78) مليون دولار محققة توظيف للعمالة بمقدار (1181) الف فرصة عمل . نستنتج مما سبق ان الحكومة الاماراتية نجحت في جذب الشركات متعددة الجنسية اليها من خلال تصدرها للاستثمارات الواردة الى البلدان العربية ، وان هذا النجاح كان نتيجة اتباع سياسة استقرار سياسي واقتصادي ومنح المزيد من الحوافز للشركات الاجنبية مثل ضمان الملكية بالنسبة للمستثمرين والتوسع في عملية الخصخصة وتوفير شبكة معلوماتية حديثة وفعالة

باستخدام احدث التقنيات الخاصة بمجال الاستثمار ، بالإضافة الى التوسع في المناطق الحرة لزيادة المبادلات التجارية الدولية وخدمة تجارة الترانزيت.

جدول (10)

استثمارات اكبر (10) شركات حسب فرص العمل المستحدثة ورأس المال المستثمر في الامارات من (يناير 2003– مارس 2014)

اسم الشركة	المصدر	عدد المشاريع	اجمالي فرص العمل	اجمالي الاستثمار (مليون دولار)
Accor	فرنسا	11	2245	1886
Marriott International	الولايات المتحدة	11	2091	1800
CompagnieFinanciereRichemont	سويسرا	16	3359	364
Nokia	فنلندا	10	965	197
Deutsche Post	المانيا	16	1286	182
Bank of Baroda	الهند	10	150	151
General Electric (GE)	الولايات المتحدة	9	627	125
LVMH Group	فرنسا	11	1495	121
Hewlett–Packard (HP)	الولايات المتحدة	9	1449	83
Alshaya	الكويت	9	1181	78

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار : عدد خاص : الاستثمار الاجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة) السنة الثانية والثلاثون، العدد الفصلي الثاني، نيسان2014،الصفاة ،الكويت،2014،ص11.

الاستنتاجات :

1- تعتبر الشركات متعددة الجنسية بمثابة القاطرة التي تجر ورائها الاستثمار الاجنبي المباشر، فالاستثمار الاجنبي المباشر يمثل المؤشر الاساسي الذي يتم من خلاله معرفة انتعاش وانكماش النشاط الاقتصادي للشركات متعددة الجنسية.

2- الشركات متعددة الجنسية هي شركات دولية النشاط ، اي انها تمارس نشاطها على المستوى الدولي في اكثر من دوله ولها القدرة على تعبئة الموارد المالية والبشرية والطبيعية بالإضافة الى نقل وتطوير التكنولوجية الحديثة والكفاءات الادارية والانتاجية والتسويقية على نطاق واسع.

3- ارتفاع الاستثمارات الاجنبية عن طريق الشركات متعددة الجنسية بحيث اصبحت ظاهرة عالمية تسعى مختلف البلدان للحصول عليها ، حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات الاجنبية الواردة عالميا من (1330) مليار دولار في عام (2012) الى (1452) مليار دولار في عام (2013) بزيادة بنسبة (9%).

4- أتضح تصدر الامارات للاستثمار الاجنبي المباشر الوارد عربياً بحوالي (10488) مليون دولار في عام (2013) ، بسبب توفيرها للمناخ الاستثماري الملائم ، والتوسع في عمليات الخصخصة واقامة العديد من المناطق الحرة بالاضافة الى المناطق الصناعية المتخصصة.

5- شهدت الامارات خلال السنوات الاخيرة استقطاب واضح للشركات متعددة الجنسية حيث استثمرت فيها اكبر عشر شركات حوالي (4987)مليار دولار باجمالي فرص عمل وصلت الى (14848) الف عامل بعدد مشاريع بلغ (112)مشروع خلال المدة من يناير (2003) الى مارس (2014) ، تصدرتها شركة (Accor) بحوالي (1886) مليون دولار.

6- اما ما يتعلق بتطور تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الامارات من اكبر (10)بلدان مستثمرة فيها ، فقد تصدرت المملكة المتحدة بحوالي (84009) مليون دولار في عام 2011 ، تلتها اليابان بحوالي(4362) مليون دولار وحلت فرنسا ثالثاً بحوالي (3469)مليون دولار لنفس العام.

التوصيات :

1- يمكن للحكومة الاماراتية الاستفادة من السياسة الضريبية في اعادة توجيه استثمارات الشركات متعددة الجنسية نحو المناطق الاقل تقدماً والتي بحاجة الى مزيد من الاستثمارات لتحقيق تنميتها المنشودة ، ويتم ذلك من خلال منح المزيد من المزايا و الاعفاءات الضريبية للشركات الاستثمارية.

2- اهمية تبسيط الاجراءات الادارية المتعلقة بعملية الاستثمار واعادة النظر المستمرة بالتشريعات المتعلقة بهِ وجعلها اكثر مرونة وواقعية ومراعاة الشفافية و الوضوح في التشريعات المالية والادارية التي تحدد الحقوق والواجبات للاطراف المشاركة في العملية الاستثمارية .

3- تشجيع اقامة المشاريع المشتركة والحد من المشاريع المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي ، من اجل مساعدة الحكومة على فرض الرقابة على نشاطات المستثمر الاجنبي.

4- العمل على التواصل المستمر مع المنظمات الدولية المهتمة بنشاط الشركات متعددة الجنسية كمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومنظمة التنمية الصناعية التابعة للامم

المتحدة وذلك لتبادل المعلومات لدعم المركز التفاوضي للحكومة الاماراتية في مواجهة هذه الشركات ، والمساعدة في عمليات نقل التكنولوجيا الملائمة للبلد.

5- العمل على تحقيق التوازن في عملية التعامل مع الشركات متعددة الجنسية، بحيث لا تتجاوز اثارها السلبية المنافع المتوقع الحصول عليها ، وذلك بدراسة كل الجوانب المتعلقة باستثمار تلك الشركات وتوجهاتها وكيفية التعامل معها بشكل يحقق تنمية مستقلة خالية من التبعية .

6- ضرورة عدم فتح الباب امام الشركات الاستثمارية في المجالات المشغولة من قبل المنتجين المحليين، ما لم يتم التأكد من عجز الشركات المحلية وانها بحاجة الى عون خارجي.

المصادر :

1- ابو شراره ، علي عبدالفتاح (الاقتصاد الدولي : نظريات وسياسات) دار المسيرة ، الطبعة الثانية ، عمان ،2010 .

2- الاخرس ، ابراهيم (دور الشركات عابرة القارات في الصين : تنمية اقتصادية أم استعمار وتبعية) أينراك للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2012 .

3- الاونكتاد (تقرير الاستثمار العالمي 2012 : نحو جيل جديد من سياسات الاستثمار) عرض عام ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2012 .

4- الاونكتاد (تقرير الاستثمار العالمي 2014 : الاستثمار في اهداف التنمية المستدامة : خطة عمل) عرض عام ، الامم المتحدة ، نيويورك 2014 .

5- بعلوج ، بلعيد (الاثار المترتبة على الاستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة) مجلة العلوم الانسانية، العدد الثالث جامعة محمد خضر، الجزائر اكتوبر 2002.

6- الجبوري ، عبدالرزاق حمد (دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية) دار الحامد للنشر والطباعة ،عمان،2014 .

7- جعدي ، شريف وآخرون (اثر استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري خلال الفترة 2006-2012) المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد (1)، الجزائر ، ديسمبر 2014 .

8- الحريري، محمد خالد (قضايا اقتصادية معاصرة)مطبعة الداودي، دمشق ،1994.

9- رجب ، مصطفى (العولمة ذلك الخطر : اسبابها – تداعياتها الاقتصادية – اثارها التربوية) الوراق للطباعة والنشر ، الطبعة الاولى،2009.

10- ستيجليتز،جوزيف اي (كيف نجعل العولمة مثمره) ترجمة فايزة حكيم واحمد منيب، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، الطبعة الاولى، القاهرة ، مصر ، 2009.

11- سعيد، محمد السيد (الشركات المتعددة الجنسية واثارها الاقتصادية والاجتماعية والسايسية) الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

12- سعيد، محمد السيد (الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية) سلسلة عالم المعرفة ،107،الكويت ، 1986 .

13- شريف ،نورهان، واخرون (فوق الدولة: الشركات متعددة الجنسية في مصر) المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ،الطبعة الاولى،مصر،2015.

14- عبد الحميد ، عبدالمطلب(العولمة الاقتصادية ، منظمتها – شركاتها – تداعياتها) الدار الجامعية ،مصر ، 2006 .

15- عبد السلام ، رضا (العلاقات الاقتصادية الدولية في ظلال الازمة الاقتصادية العالمية) الطبعة الاولى ، المكتبة العصرية،2011 .

16- عبدالله ، احمد عباس وجاسم ، احمد محمد (دور الشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد التاسع والعشرون، اذار 2012.

17- عميرة ، محمد سعد (الدور الاقتصادي للشركات متعددة الجنسية في الدول النامية) غرفة تجارة وصناعة عجمان ، الامارات العربية المتحدة، 2011.

18- الفخري ، سيف هشام (الشركات متعددة الجنسيات وابعادها السياسية والاقتصادية) رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد ، جامعة حلب،2010 .

19- قبال ، اشرف السيد حامد (الاستثمار الاجنبي المباشر : دراسة تحليلية لأهم ملاحمه واتجاهاته في الاقتصاد العالمي) دار الفكر الجامعي ، 2013 .

20- كورتن،ديفيدسي(عندما تحكم الشركات العالم) دار المأمون، الطبعة الاولى ، العراق، 2007.

21- مرسي، فؤاد (الراسمالية تجدد نفسها) سلسلة عالم المعرفة،(147)،الكويت، اذار 1990.

22- مركز الخليج لسياسات التنمية (الخليج الثابت والمتحول 2013) 2013.

23- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014) الصفاة، الكويت ، 2014 .

24- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار) السنة التاسعة والعشرون، العدد الفصلي الثالث ، يوليو 2011 ، الصفاة ، الكويت 2011 .

25- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (نشرة ضمان الاستثمار : عدد خاص الاستثمار الاجنبي في الدول العربية حسب التوزيع الجغرافي والشركات العاملة) السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني ، ابريل2014 ، الصفاة، الكويت ،2014.

26- مولود ، طابوش (اثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر) رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة الجزائر ، 2007.

27- وزارة الاقتصاد (التطورات الاقتصادية والاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة 2005-2010) ، الامارات العربية المتحدة ، 2012 .

28- The Arab Investment & Export cred it Guarantee corporation (Investment Climate In Arab countries 2014 : Dhaman Investment Attractiveness Index) safat, Kuwait,2014.

29- UNCTAD (world Investment Report 2014 : Investment in the SDGS : An action plan) UN, New york ,2014 .